بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي

أصحاب العطوفة والسعادة

السيدات والسادة

الحضور الكرام،،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بداية، يسرني وبالنيابة عن دولة رئيس الوزراء السيد سمير الرفاعي أن أرحب بضيوف الأردن رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر الإقليمي بشأن " **بناء الشراكات الإستراتيجية في المنطقة العربية من اجل مواجهة الفساد** " ، كما أرحب بالسادة أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة المسؤولين عن المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد والوقاية منه، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

والشكر موصول إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن لدعمه المتواصل لجهود الأردن في مكافحة الفساد.

أيها الحضور الكرام،،،،،

أولت المملكة الأردنية الهاشمية اهتماما كبيراً لتوطيد الأسس التشريعية والمؤسسية لمكافحة الفساد والوقاية منه وترسيخ قَيم النزاهة والشفافية والحاكمية في القطاعين العام والخاص. حيث تم أنشاء مديرية مكافحة الفساد في عام 1996 في دائرة المخابرات العامة، وذلك لمتابعة قضايا الفساد المالي والإداري.

وفي عهد حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظهُ الله ، أَدرك المعنيون في الدولة الأردنية أهميةَ وجودِ أطر تشريعية ومؤسسية لمكافحة الفساد وتحصين المجتمع والدولة من آفةِ الفسادِ بشتى أنواعهِ، حيث اصدر جلالته توجيهاته السامية للحكومة في عام ٢٠٠٥ لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد قانون مكافحة الفساد ولتشكيل هيئة مستقلة مسؤولة عن ملاحقة أفعال الفساد ومحاربة ظاهرة الواسطة والمحسوبية.

الحضور الكرام،،،

لقد ركزت توجيهات جلالة الملك في كتب التكليف السامي إلى الحكومات المتعاقبة على مضامين كثيرة من أهمها تعزيز مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد ومحاربةِ الواسطة والمحسوبية، وتعزيزِ مفهوم الإصلاح والحُكم الرشيد في المملكة، واسمحوا لي أن اقتطف من كتاب التكليف السامي لحكومة دولة السيد سمير الرفاعي ما يلي :

" **... وإن التنمية الشاملة التي نسعى إلى تحقيقها تستدعي المزيد من الاهتمام ببرامج تطوير القطاع العام،... واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية في التعيين والترقية، وتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة، ومحاربة كل أشكال الفساد والواسطة والمحسوبية بمنتهى الحزم والشعور بالمسؤولية**".

وتنفيذاً لتوجيهات صاحب الجلالة، قامت الحكومة الأردنية بوضع منظومة متكاملة من التشريعات والأطر المؤسسية للنزاهة الوطنية كقانون هيئة مكافحة الفساد عام 2006 و قانون مكافحة غسل الأموال في عام 2007، و قانون حق الحصول على

المعلومة في 2007، وقانون إشهار الذمة المالية في 2007، و قانون ديوان المظـــالم في عام 2008. واستكملت المنظومة بإصدار مدونات السلوك الـــوظيفي للـــوزراء و موظفي القطاع العام.

وهنا أود التأكيد على التزام الحكومة بمكافحة الفساد وحماية وصـــيانة العدالـــة والمساواة والحاكمية الرشيدة والمساءلة في مؤسساتنا الوطنية، وكذلك دعمنا المســـتمر لهيئة مكافحة الفساد لمحاربة هذه آلافه ، وقامت الحكومة بتحويل عدد من القضايا إلى الهيئة للتحقيق والتدقيق ، وأحالت بعضها إلى المحاكم المختصـــة تأكيـــداً لمصـــداقية الحكومة وجديتها في التعامل مع هذه الظاهرة التي لا بـــد مـــن مواجهتهـــا ومعاقبـــة صانعيها والواقفين خلفها .

وأشير هنا إلى أن محاربة ظاهرة الفساد هي مســـؤولية مشـــتركة بـــين كافـــة المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، لترسيخ قـــيم

النزاهة، والمثل العليا، والسلوك القويم النابعة من ثقافتنا وديننا الحنيف و تفعِيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد.

الحضور الكرام،

إن الجهود الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيزِ مبادئ النزاهة جاءت لتؤكد التفاعل الايجابي مع الجهود الاقليمية والدولية. وقد جاء تصديق المملكة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2005 ، واستضافتها للمؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في عام 2006 لخير دليل على هذا التوجه هذا إلى جانب تبني المملكة مشروع قرار الوقاية من الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذي اقره مؤتمر الدول الاطراف باجماع كافة الدول المشاركة في المؤتمر الذي عقد في قطر خلال الفترة 9-2009/11/13، إيماناً منها بأن الوقاية المبكرة من تفشي هذه الآفة سيجنب الاقتصاد الوطني والمجتمع الأردني النتائج المدمرة لهذه الظاهرة الخطيرة.

علماً بأن المملكة كانت من الدول المبادرة إلى دعم مشروع الأمم المتحدة التجريبي التطوعي لتطوير آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك في سبيل الاستفادة من الدروس والعبر والمساهمة في صياغة آلية الاستعراض.

والمملكة تولي أهمية كبيرة للتنسيق والتعاون بين الدول العربية والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية والتي تسهم بشكل جاد في تعزيز جهود مكافحة الفساد في المنطقة. كما لم تألُ المملكة جهداً لدعم كافة جهود التعاون بين الدول العربية ، وفي هذا الإطار بادرت المملكة باستضافة مؤتمركم والذي تم فيه إطلاق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ويأتي مؤتمركم هذا استكمالاً لهذه الجهود.

وإنني إذ أتوجه إليكم جميعا بالشكر على ما بذلتموه من عناء السفر والجهد للمشاركة في هذا المؤتمر، فإنني أرى أن هذا المؤتمر، بدون شك، سيعزز علاقات الترابط بين الاجهزة في الدول العربية المعنية بمكافحة الفساد، وتفعيل آليات مبادئ النزاهة في القطاعين العام والخاص، وكذلك الاطلاع على الممارسات الجيدة في هذا

المجال للاستفادة منها في مؤسساتنا الوطنية، وآمل أن يخرج هذا المؤتمر بتوصيات محددة لخلق شراكات إستراتيجية حقيقية في مجال مكافحة الفساد تستفيد منها دولنا في تعزيز آليات صنع القرار في المؤسسات الوطنية في مجال بناء القدرات الوطنية للمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد. متمنيا لكم طيب الاقامة في المملكة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،